اللجنة الدستورية السورية خلال أربع سنوات (2019 - 2023)

الباحث أحمد محمد الخالد
المركز السوري سيرز
03.10.2023

مقدمة:

الثورة تغيير جذري وبالتالي تغيير للدستور بطريقة لا ينص عليها الدستور فالثورات تنال الشرعية منذ اندلاعها؛ لأن الشعب هو من يقوم بها. أما بالنسبة للمشروعية فهي محققة من خلال الحق المشروع والمكفول بالشرعية المحلية والدولية فالشعب هو صاحب السلطة أصالة، ويترتب على مخالفة الدستور رد فعل اجتماعي شعبي كالثورة مثلا، وبقيام الثورة يسقط الدستور ولا يحتاج ذلك لإعلان بإلغاء الدستور القديم قبل الثورة فالإعلان هنا كاشف وليس منشئ لنهاية الدستور بخلاف باقي التشريعات التي تبقى نافذة إلا إذا كانت تتناقض مع النظام القانوني الجديد للثورة.

يوجد هناك ترسانة قانونية تعطي لرئيس الجمهورية اختصاصات كثيرة جدا ولا بد من ضبطها ولكن حتى لو تم تعديلها أو تغييرها من سيكون صاحب السلطة لإنفاذها كما لا بد من التذكير بأن دستور الجمهورية العربية السورية لعام 1973 تم تعديله بدقائق قليلة لتستمر عائلة الأسد بسلب السلطة. أما تعديله بالوقت الحالي وفي ظل القتل والتهجير والتدمير سيتم تضييع الوقت لصالح السلطة المجرمة وعلى حساب معاناة السوريين، ويمكن متابعة مسار اللجنة الدستورية والنظر لإنجازها خلال السنوات الأربعة علما أن الإطار الزمني مفتوح إلى اللانهاية وخاصة أننا لسنا أمام نظام ديمقراطي ينفع معه تغيير الدستور.

اللجنة الدستورية هي تطبيع مع النظام المجرم ومساعدة على الإفلات من العقاب وقفز على القضايا الأساسية وخيانة لدم الشهداء وللمعتقلين ومعاداة لمصالح الشعب السوري وتصب في صالح الدول الفاعلة بالملف السوري وهي اتجاه عكسي للثورة التي تهدف لتغيير النظام المجرم وأدواته ورموزه وليس لتغيير الدستور ولقد تم تغيير الدستور بخمس دقائق لتسليم ابنه السلطة المسلوبة ومن سيطبق الدستور الأمن أم الحزب الحاكم أم العائلة المجرمة وهؤلاء فوق الدستور وبالنسبة لتمثيل المجتمع المدني هل يوجد مجتمع مدني في ظل هذه السلطة المجرمة. السلطة القضائية تابعة سياسيا للسلطة الحاكمة فالأصل من وجود القانون والقضاء هو حماية حقوق وحريات الأفراد في مواجهة الانتهاكات من قبل السلطة وفي ظل الولاء للسلطة المجرمة المتمثلة بالعائلة الأسدية أصبحت السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية أدوات للقتل والاعتقال والتهجير وبات لهم دور في هذه الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب بحق الشعب علما أنه يفترض أن

القضاء مستقل ومحمي ولكن في سورية يتبع سياسيا وأمنيا للسلطة الحاكمة حيث تم هدر استقلال السلطات منذ أن سقطت أول نقطة دماء من الشعب الثائر المطالب بأبسط حقوقه وهذه السلطة وصلت بطريقة غير شرعية ولا مشروعية ولا تحترم حقوق الإنسان ولم تلتزم بالشرعية الدولية أو المحلية حتى تلتزم بدستور جديد فالضمانة تكون من سلطة فرزها الشعب وتحترم الإنسان على الأقل أما هؤلاء فسجلهم العدلي مليء بجرائم الحرب وبتقديري تبدأ الدولة الدستورية بمحاكمة هؤلاء المجرمين، وللخروج من هذه الحالة وبهذا الظرف يمكن العودة لآخر عقد اجتماعي بين السوريين أي دستور عام 1950 قبل سلب السلطة من عصابة الأسد كنظام مجرم ممثل بالأشخاص والهيكلية وبتقديري حتى البيئة الثقافية والاجتماعية تلوثت منهم وبالتالي نحتاج لتغيير جذري في سورية يشمل السياسة والاقتصاد والثقافة وكل ما تم العبث فيه من قبل هؤلاء، وهناك مبادرة البرلمان السوري المؤقت التي طرحت مبكرا وكانت مؤشر واضح على وعي السوريين وقدرتهم على استشراف المستقبل من قبل نخبة ثورية.[1]

الدستور:

تقوم اللجنة الدستورية بصياغة مشروع دستور ويحتاج للاستفتاء الشعبي[2] وبالإضافة لقبول الصياغة للشرح والتأويل كما في القرارات الأممية المتعلقة بالقضية السورية حيث يحتاج الأمر لخبرة بالقانون واللغة العربية والدخول في متاهات بظل هذه المعاناة التي تحاصر السوريين.

الأسلوب الديمقراطي لنشأة الدساتير هو الأسلوب الذي تسود فيه إرادة الشعب باعتباره وحده صاحب السيادة ومصدر السلطات، وهذا بخلاف الأسلوب غير الديمقراطي في نشأة الدساتير الذي تسود فيه إرادة الحاكم على إرادة الشعب أو على الأقل تتلاقى أو تشترك فيه إرادة الحاكم وإرادة الشعب ويكون بشكل منحة أو عقد.

الدستور يعبر عما يتوافق عليه المجتمع وعن علاقة السلطة بالمجتمع والعلاقة بين السلطات الثلاثة.

الدستور هو الذي يعطي الشكل أو الصبغة القانونية للمؤسسة السياسية ولرئيس الجمهورية وللبرلمان ولمجلس الوزراء...

[1] تم الإعلان عنها من قبل الأستاذ نايف شعبان والأستاذ أيمن عبد النور والأستاذ غسان إبراهيم والأستاذ فارس التمو والأستاذ محمد الزين والأستاذ وسيم سنقر والأستاذ ثائر الحاجي والأستاذ محمد الزين والدكتورة منال الدبس وغيرهم...

[2] الاستفتاء الدستوري هو الاحتكام للشعب في موضوع الدستور.

الدستور شكليا: القواعد والنصوص التي تتضمنها الوثيقة القانونية الصادرة عن السلطة التأسيسية.

الدستور موضوعيا: يبين نظام الحكم للدولة وكيفية تكوين السلطة التشريعية واختصاصاتها وعلاقاتها بغيرها من السلطات.

وبالتالي هو مجموعة النصوص ذات القيمة الدستورية.

بتقديري يوجد حاجة للتغيير في الدستور[3]، ولكن بشروط:

- أن يكون تغيير الدستور بعد إسقاط النظام ورموزه.
- أن يتم انتخاب الهيئة التأسيسية بإشراف الأمم المتحدة وبوقت زمني لا يتجاوز الستة أشهر من تاريخ إسقاط النظام المجرم.
- أن يكون خلال فترة زمنية لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ تشكيل الهيئة التأسيسية.
- أن يتم الاستفتاء عليه شعبيا.

والدستور لا يصل لهذه التسمية ما لم يكن صادر باسم الشعب ومعبر عن سيادته وذلك عن طريق لجنة تأسيسية منتخبة وفقا لإجراءات خاصة.

ولاية اللجنة الدستورية:

عملاً بالقرار الأممي رقم 2254 لعام 2015 المتعلق بأداء ولاية المبعوث الأممي، قام المبعوث الأممي الخاص لسورية بإنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية، متوازنة وشاملة للجميع، بقيادة وملكية سورية حيث تم تأسيس اللجنة الدستورية بناء على اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية السورية وهيئة المفاوضات السورية المعارضة، وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة بشكل رسمي في 23 أيلول 2019 عن موافقة حكومة الجمهورية العربية السورية ولجنة المفاوضات السورية على إنشاء لجنة دستورية، ولقد قدر الأمين العام المشاركة الدبلوماسية لحكومات روسيا وتركيا وإيران في دعم إبرام الاتفاق، كما عبر عن امتنانه لدعم أعضاء مجلس الأمن وأعضاء المجموعة الصغيرة.

للجنة الدستورية ولاية واضحة وهي القيام في سياق مسار جنيف الميسر من قبل الأمم المتحدة بإعداد وصياغة اصلاح دستوري يطرح للموافقة العمومية، كإسهام في التسوية السياسية في سورية وفي تطبيق قرار مجلس الأمن 2254، ويقوم الإصلاح الدستوري من بين أمور أخرى بتجسيد المبادئ الأساسية الاثني عشر الحية السورية– السورية الأساسية، التي انبثقت عن مسار

[3] وخاصة المواد التالية من دستور عام 1973: بالنسبة للمبادئ السياسية المادة الثامنة، وبالنسبة للسلطة التنفيذية المواد 84، 85، 94، 101، 103، 104، 107، 109، 111، 112، 113، 123، وبالنسبة للسلطة القضائية المواد 132، 139، 146، 149، وأغلبها تتعلق بسلطات رئيس الجمهورية.

جنيف وتم التأكيد عليها في مؤتمر سوتشي، نصاً وروحاً في الدستور السوري والممارسات الدستورية السورية[4]

ووفقا للمعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية للجنة دستورية تقوم اللجنة الدستورية، في سياق مسار جنيف الميسر من طرف الأمم المتحدة، بإعداد وصياغة إصلاح دستوري يطرح للموافقة العمومية، كإسهام في التسوية السياسية في سورية وفي تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 2254 (2015). ويقوم الإصلاح الدستوري من بين أمور أخرى بتجسيد المبادئ الاثني عشر الحية السورية – السورية الأساسية نصاً وروحاً في الدستور السوري والممارسات الدستورية السورية، ويمكن للجنة الدستورية أن تراجع دستور 2012 بما في ذلك في سياق التجارب الدستورية السورية الأخرى وأن تقوم بتعديل الدستور الحالي أو صياغة دستور جديد.[5]

تتفق الأطراف السورية على أن تعمل اللجنة الدستورية، خدمة لمصالح الشعب السوري وحده، بشكل سريع ومتواصل بهدف تحقيق نتائج وتقدم مستمر بدون تدخل خارجي أو أطر زمنية مفروضة من الخارج.[6]

وهذا يتعارض مع ما ورد في إحاطة مبعوث الأمم المتحدة لسورية إلى مجلس الأمن بتاريخ 30 أيلول 2019 بخصوص اللجنة الدستورية حيث اعتبرها ضمن جدول زمني:

الاتفاق السياسي الحقيقي الأول من نوعه بين الحكومة والمعارضة من أجل البدء في تطبيق أحد العناصر الأساسية من قرار مجلس الأمن 2254، ألا وهي تحديد جدول زمني وعملية لصياغة دستور جديد.

ويقوم المبعوث الخاص، بشكل منتظم، بمراجعة ما تم إحرازه من تقدم من خلال إحاطته لمجلس الأمن.

تشكيل اللجنة الدستورية:

للجنة الدستورية هيئتان مصغرة وموسعة حيث تضم الهيئة الموسعة 150 رجلا وامرأة كما يأتي: 50 مرشحا من طرف الحكومة، و50 مرشحا من طرف هيئة المفاوضات السورية، و50 مرشحا من المجتمع المدني.

تضم الهيئة المصغرة للجنة الدستورية 45 رجلا وامرأة كما يأتي: 15 مرشحا من بين مرشحي

[4] إحاطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية إلى مجلس الأمن، 30 أيلول 2019.

[5] المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية للجنة دستورية، المادة الأولى.

[6] المرجع السابق، المادة السابعة.

الحكومة الخمسين، و15 مرشحا من بين مرشحي هيئة المفاوضات السورية الخمسين، و15 من بين مرشحي المجتمع المدني الخمسين.

تقوم الهيئة المصغرة بإعداد وصياغة المقترحات الدستورية وتقوم الهيئة الموسعة بإقرارها، ويمكن عقد الهيئة الموسعة بشكل دوري أو مواز في الوقت الذي تواصل فيه الهيئة المصغرة أعمالها، وذلك لمناقشة وإقرار المقترحات.[7]

الهيئة المصغرة للجنة الدستورية			
الرقم	**الحكومة السورية**	**هيئة التفاوض**	**المجتمع المدني(الوسط)**
1	أحمد فاروق عرنوس	أحمد العسراوي	انس زريع
2	أحمد كزبري	بسمة قضماني	إيلاف المحمد
3	أشواق عباس	حسن الحريري	إيمان شحود
4	أمجد عيسى	حسن عبيد	خالد عدوان الحلو
5	أمل يازجي	ديما موسى	رغداء زيدان
6	جمال قادري	صفوان عكاش	سمر الديوب
7	جميلة الشربجي	طارق الكردي	صباح الحلاق
8	دارين سليمان	عوض العلي	صونيا حلبي
9	رياض طاوز	قاسم الدرويش	عصام الزيبق
10	عبد الله السيد	كاميران حاجو	علي عباس
11	محمد أكرم العجلاني	محمد أحمد	عمر عبد العزيز
12	محمد خير العكام	محمد جمال سليمان	مازن غريبه
13	محمد عصام هزيمه	مهند دليقان	ماهر ملندي
14	نزار السكيف	هادي البحرة	موسى متري
15	هيثم الطاس	هيثم بن محمود رحمة	ميس الكريدي

[7] المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية للجنة الدستورية المرفقة برسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، 26 أيلول 2019.

الاجتماع الأول في 30 تشرين الأول 2019:

بدأت أعمال اللجنة الدستورية بشكل رسمي في 30 تشرين الأول 2019 تماشياً مع المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية للجنة دستورية بقيادة وملكية سورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة للجميع تقوم الأمم المتحدة بتيسيرها في جنيف، التي تم الاتفاق بشأنها بين حكومة الجمهورية العربية السورية وهيئة التفاوض السورية.

واجتمعت الهيئة الموسعة للجنة الدستورية المكونة من 150 عضواً في 31 تشرين الأول و1 تشرين الثاني 2019 في جلسات عمل برئاسة الرئيسين المشاركين، وتمت دعوة جميع أعضاء اللجنة إلى الإدلاء ببيانات افتتاحية لتقديم أفكار أولية بشأن المسائل والمقترحات الدستورية لهيئة الصياغة.

الاجتماع الثاني في 25 تشرين الثاني 2019:

تنص العناصر الأساسية للائحة الداخلية على أن يمضي الرئيسان المشاركان قدماً بتوافق الآراء وأن يتفقا على جدول الأعمال، وهذا لم يكن ممكناً.

قام الميسر الدولي بعقد عدة جولات من المناقشات الجدية والمهنية مع الرئيسين المشاركين، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء.

قدم وفد المعارضة خمسة مقترحات لبدء الحديث عن المضمونات الدستورية، بينما تحدث وفد النظام عن الركائز الأساسية، وهي موضوعات سياسية، أو الاجتماع دون أجندة أعمال ويتم تحديدها داخل الاجتماع، ولم يتم التوصل لاتفاق.

إحاطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية إلى وزراء خارجية جامعة الدول العربية بشأن التطورات في سورية في 4 آذار 2020:

تتمثل ولايتي، التي نص عليها قرار مجلس الأمن 2254 لعام، في العمل مع الحكومة السورية والمعارضة السورية لعقد مفاوضات رسمية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، ولقد سعيت إلى وضع خمس أولويات فالجهود التي أبذلها لتيسير التوصل إلى حل سياسي هي:

أولاً: بناء مشاركة عميقة مع الحكومة السورية والمعارضة.

ثانياً: تكثيف المشاركة مع طيف واسع من السوريين، بمن فيهم النساء – اللاتي يؤدين دوراً حيوياً في العملية وينبغي أن يشاركن مشاركة كاملة – والمجتمع المدني...

ثالثاً: تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن – وبدء أعمال – لجنة دستورية بقيادة سورية وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة في جنيف من شأنها أن تبدأ حواراً سورياً–سورياً، وتفتح الباب تدريجياً أمام عملية أوسع نطاقاً...

وبطبيعة الحال، فإن اللجنة الدستورية لن تحل النزاع، ولكن آمل أنه في حال تم التعامل بحكمة فإنها ستكون مدخلاً إلى جوانب أخرى من العملية السياسية بحسب ما هو منصوص عليه في 2254.

رابعاً: استكشاف كل السبل الممكنة لتأمين الإفراج عن المعتقلين والمختطفين، واتخاذ الخطوات اللازمة لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين من قبل جميع الأطراف وعلى نطاق كبير.

خامساً: تعزيز تعاون دولي أعمق بشأن سورية.

وللأسف، فإن مجلس الأمن ليس موحداً، والدول التي تجتمع بشأن سورية في أستانا وتلك التي تجتمع كمجموعة مصغرة لم تجد بعد سبيلاً للعمل معاً بطريقة يمكنها أن تساعد في فتح الباب أمام إحراز التقدم...

ومن شأن اتباع نهج خطوة–مقابل–خطوة بالاستناد إلى إجراءات متبادلة يتخذها السوريون والشركاء الدوليون أن يكون إحدى طرق المضي قدماً، وستكون هذه الإجراءات إجراءات تخلق دوائر إيجابية تعزز الثقة وتتقدم تدريجياً نحو تحقيق القرار 2254، ويحدوني الأمل في أن تتمكن جميع البلدان العربية من المساهمة في هذا الجهد، فردياً وجماعياً، فإن دعمكم في المساعدة على تشكيل مستقبل إيجابي للشعب السوري وتنفيذ القرار 2254 هو مسؤولية جماعية.

الاجتماع الثالث في 24 آب 2020:

حدثت مناقشات جوهرية مبنية على جدول الأعمال المتفق عليه، وصرح الرئيسان المشاركان عن وجود عدد قليل من المجالات المشتركة.

ولكن لم تسفر أعمال الجولة الثالثة للجنة الدستورية عن تحقيق تقدم رغم الاتفاق على جدول أعمال مسبق وهو مناقشة المبادئ الأساسية في الدستور.

واختتمت الجولة الثالثة مع تأكيد بيدرسون على وجود اختلافات عميقة بين الأطراف السورية في عدة قضايا، وهو يعمل على بناء الثقة بين الأطراف بسبب وجود اختلافات عميقة في وجهات النظر.

الاجتماع الرابع في 30 تشرين الثاني 2020:

تطبيق جدول أعمال الاجتماع السابق ومناقشة ما يسمى بالأسس والمبادئ الوطنية واختتمت أيضا دون تحقيق تقدم، وأشار بيدرسون إلى اختلاف وجهات النظر بين المشاركين خلال المباحثات.

الاجتماع الخامس في 25 كانون الثاني 2021:

قال الميسر الدولي أنه أحاط مجلس الأمن علما بأنه حان الوقت ليقوم الرئيسين المشاركين بتأسيس ما يسميه بأساليب عمل أكثر فعالية وقابلية للتنفيذ؛ ليتم تنظيم الاجتماعات بشكل أفضل للتركيز على الأمور على نحو أدق، وذكر أنه يجب التحرك من مرحلة تحضير الإصلاحات الدستورية إلى مرحلة كتابة الدستور.

وأقترح أن يتم أخذ مواضيع دستورية محددة بعين الاعتبار وصياغة الأحكام، وأن يتفق الرئيسين المشاركين على خطط عمل ذات جداول أعمال ومواضيع واضحة للاجتماعات المستقبلية.

ولقد قدم الرئيس المشارك من طرف هيئة التفاوض السورية مقترحات إلى الميسر الدولي حول أساليب عمل للجنة السورية، وتم تسليم هذه المقترحات للرئيس المشارك من طرف الحكومة، وبسبب رفضها قام الميسر بتقديم مقترح للرئيسين المشاركين على أمل الوصول إلى اتفاق عمل خلال الاجتماع، لكن المرشح الحكومي رفض المقترح في حين وافق عليه الرئيس المشارك من طرف هيئة التفاوض السورية، ولقد وصف المبعوث الأممي الجولة الخامسة بأنها مخيبة للآمال.

الاجتماع السادس في 18 تشرين الأول 2021:

اتفق الميسر مع الوفود على أن يعدوا أربعة عناوين، يتم تقديمها وقد قامت الوفود الثلاثة بذلك

واتفق الرئيسان المشتركان على مناقشة المبدأ التالي في اليوم الأول:

"سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة أراضيها" وأن هذا المبدأ سيقدم من قبل الوفد المرشح من الحكومة.

وفي اليوم الثاني يقدم وفد المعارضة مسودة نص دستوري حول "الجيش والقوات المسلحة والشرطة وأجهزة الأمن ".

وفي اليوم الثالث تم الاتفاق على تقديم مسودة نص دستوري حول "سيادة القانون" من قبل الوفد الثالث الأوسط، وفي اليوم الرابع تم الاتفاق على تقديم مشروع نص دستوري حول "الإرهاب والتطرف" من قبل الوفد المرشح من الحكومة.

وقال الميسر إن المناقشات كانت بمثابة خيبة أمل كبيرة فالجولة لم تسفر عن أي تفاهم حول قواسم المشتركة أو أرضية مشتركة بين الأطراف السورية، حيث قرر الوفد الحكومي عدم تقديم أي نص

جديد، وقررت المعارضة أن ترد على ما قدمه وفد النظام ووفد المجتمع المدني.

الاجتماع السابع في 21 آذار 2022:

عقدت هذه الجولة عقب مشاورات مع الرئيسين المشتركين، ورسالة دعوة وجهت لهم متضمنة شرح حول المنهجية المتفق عليها، بما في ذلك آلية لتنظيم النقاشات في اليوم الخامس.

وبناء على ذلك، ناقش أعضاء اللجنة خلال الأيام الأربعة الأولى مسودات نصوص دستورية حول أربعة مبادئ دستورية أساسية:

- أساسيات في الحكم، مقدم من وفد هيئة التفاوض السورية.
- هوية الدولة، مقدم من وفد المجتمع المدني.
- رموز الدولة، مقدم من وفد حكومة الجمهورية العربية السورية.
- تنظيم وعمل السلطات العامة، مقدم من وفد هيئة التفاوض.

في اليوم الخامس، ووفقاً لما تم الاتفاق عليه، كان من المنتظر أن تقدم الوفود نصوصاً معدلة تعكس مضمون النقاشات التي دارت في الأيام الأربعة السابقة، وقد قامت كل الوفود بتقديم بعض التعديلات على بعض النصوص التي كانت قد قدمت وبعضها عكس محاولة لتضمين محتوى النقاشات وجسر الخلافات، وفي حين رفض وفد النظام الإقدام على هذه الخطوة.

وبالتالي لم تسفر الجولة عن تطورات جديدة، وقال الميسر سوف أقوم بكل ما بوسعي لتقريب وجهات النظر بين الأعضاء من خلال بذل المساعي الحميدة، كما سأتواصل مع حكومة الجمهورية العربية السورية وهيئة التفاوض السورية، وكذلك مع الرئيسين مع المشتركين ووفد المجتمع المدني.

الاجتماع الثامن في 3 حزيران 2022:

تم مناقشة العناوين التالية للمبادئ الدستورية المقترحة خلال هذه الجولة:[8]

1. الإجراءات القسرية الأحادية الجانب من منطلق دستوري.
2. سمو الدستور وتراتبية الاتفاقيات الدولية.
3. الحفاظ على مؤسسات الدولة وتعزيزها.
4. العدالة الانتقالية.

[8] بتقديري العناوين تخدم النظام المجرم حيث أنه سيقوم بتوظيفها لصالحه فالعنوان الأول يرتبط بالعقوبات الاقتصادية على النظام المجرم، والعنوان الثاني لتعطيل بعض الاتفاقيات، والثالث للحفاظ على أدوات التسلط على الشعب، والرابع للمساعدة على الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والاقتصار على التعويض ورد الاعتبار للضحايا...

نوقشت مسودات النصوص الدستورية على مدار يوم واحد لكل مبدأ من المبادئ، وقدمت الوفود في اليوم الخامس تعديلات على النصوص في ضوء مناقشات الأسبوع، وتمت مناقشة هذه التعديلات، وظلت الاختلافات كبيرة حول بعض النصوص، وأشار المبعوث الخاص إلى بطء وتيرة العمل والعجز المستمر عن التوصل إلى أوجه أتفاق مبدئية، وقد اتفق المبعوث الخاص مع الرئيسين المشتركين على أهمية إيجاد سبل لتسريع وتيرة العمل وتحقيق النتائج والتقدم المستمر، كما تبادل معهما أفكاراً للنظر فيها في هذا الصدد.

وقد اتفق الرئيسان المشتركين على عقد الجولة التاسعة في جنيف في الفترة من 25 إلى 29 تموز 2022، والتي لم تعقد حتى تاريخه.

الخاتمة:

اللجنة الدستورية تخدم السلطة المجرمة مالم تؤدي لزوالها، وهل نحن أمام سلطة دستورية فالجميع يعلم أن هذه السلطة لم تلتزم حتى بأخلاق الحرب أو الفروسية أو الجاهلية وتم خرقها وتجاوزها، ولم تبق جريمة إلا ارتكبها بحق الشعب السوري حيث أصبح سجلها العدلي وصمة عار لها ولكل من يساعدها في الاستمرار بالحكم.

بتقديري اللجنة الدستورية تمكن السلطة من اكتساب الشرعية اللازمة للاستمرار بالحكم بصورة رسمية ولا تمنح المعارضة حق التغيير وبالنهاية قد يصلوا لدستور يعاقب ضمن نصوصه كل من ثار في وجه السلطة وهي تعتبر أيضا نهاية للثورة إن قبل بها الثوار، كما أنها تبييض لجرائم الحرب التي اقترفها النظام بحق الشعب من خلال المشاركة في صياغة مشروع دستور.

وبالتالي لا تنمية ولا أمن ولا استقرار ولا سلام بدون الخلاص من هذه العصابة ولا يمكن العودة بالشعب للوهم بالتغيير الذي تم نشره عقب موت أبيه حافظ الوحش عندما انتعش السوريين بموت سالب السلطة، وكيف السبيل للوصول للعدالة الدستورية المبنية على حقوق الإنسان ورقابة السلطات في ظل السلطة المستبدة والقبضة الأمنية والحزب الحاكم.

الدستور ليس أولوية للسوريين في هذه الظروف، وإن تمت صياغة دستور مثالي وتم إقراره لن يتم تطبيقه أو سيتم تشويهه أثناء التطبيق وقد يصاغ لخدمة أجندة سياسية معينة ولا بد من لفت الانتباه بأن إرادة الشعب مالم تكون حرة في الموافقة أو الرفض على مشروع الدستور نكون أمام استفتاء سياسي وليس دستوري.

المراجع:

1. إحاطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية إلى وزراء خارجية جامعة الدول العربية بشأن التطورات في سورية، 4 آذار 2020.

2. إحاطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية إلى مجلس الأمن، 30 أيلول 2019.
3. دستور سورية الدائم لعام 1973.
4. قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015.
5. المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية للجنة الدستورية المرفقة برسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، 26 أيلول 2019.

الفهرس:

اللجنة الدستورية السورية خلال أربع سنوات (2019 – 2023): 1
مقدمة: 1
الدستور: 2
ولاية اللجنة الدستورية: 3
تشكيل اللجنة الدستورية: 4
الاجتماع الأول في 30 تشرين الأول 2019: 6
الاجتماع الثاني في 25 تشرين الثاني 2019: 6
إحاطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية إلى وزراء خارجية جامعة الدول العربية بشأن التطورات في سورية في 4 آذار 2020: 6
الاجتماع الثالث في 24 آب 2020: 7
الاجتماع الرابع في 30 تشرين الثاني 2020: 8
الاجتماع الخامس في 25 كانون الثاني 2021: 8
الاجتماع السادس في 18 تشرين الأول 2021: 8
الاجتماع السابع في 21 آذار 2022: 9
الاجتماع الثامن في 3 حزيران 2022: 9
الخاتمة: 10
المراجع: 10